النسخة باللغة العربية

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – الدورة الثامنة والخمسون (فبراير/ شباط٢٠٢٥)

بيان خطي مشترك مقدم من المنظمة الدولية لمبادرات التغيير، والمرصد الموريتاني لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومؤسسة القرن المقبل، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص
حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

الاعتبارات المتعلقة بحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطينيبي

تقدم المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه، وفقًا لمركزها الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، هذا البيان العاجل بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر.
يشكل اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥ خطوة نحو تسوية عادلة ودائمة. لقد استمر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي طال أمده لفترة طويلة جداً متسبباً بمعاناة مفرطة أدت إلى خسائر لا تُحصى في الأرواح منذ عام 1948 وحتى يومنا هذا. وقد امتد ليؤثر على لبنان وسوريا واليمن وإيران والعراق والأردن ومصر. لذلك من الأكثر واقعية إدراج هذه الدول عند محاولة حل هذا الصراع.
يهدف هذا البيان إلى تسليط الضوء على الاعتبارات الأساسية التي ستحدد نجاح أي محاولة لحل النزاع. ويجب القيام بذلك على وجه السرعة.

وتشدد المنظمات غير الحكومية الموقعة على هذا البيان على ضرورة وجود عمليتين متوازيتين إحداهما لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار والأخرى لحل هذا الصراع الذي طال أمده، دون أن تكون أي من العمليتين شرطا مسبقا للأخرى. ويعتمد استقرار وقف إطلاق النار على إحراز تقدم في حل النزاع. وهناك حاجة إلى الاتفاق على أهداف زمنية قابلة للقياس لضمان إحراز تقدم في الوقت المناسب وبشكل ملموس.
ويمكن لهذا النهج، إلى جانب آليات المساءلة الشفافة، أن يمهد الطريق نحو بناء السلام وحل النزاع على حد سواء.

يتمتع جميع الناس بالحق في الحياة والحماية من الأخطار التي تهدد حياتهم على قدم المساواة، بغض النظر عما إذا كانوا في دولة إسرائيل أو في البلدان أو الأراضي المتاخمة لإسرائيل.
وهذا يطبق مبدأ معاملة الآخرين كما تحب أن يعاملك الآخرون، وهو المبدأ الذي ينعكس في فسيفساء القاعدة الذهبية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

يستلزم الحل الناجح للنزاع أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار، دون ترتيب معين:

1) استخدام أنظمة دفاع جوي ذات مسؤولية دولية لجعل الهجوم الجوي من أي طرف غير مجدٍ. وهذا من شأنه أن يفرض وقفًا فعليًا لإطلاق النار من خلال الوسائل التكنولوجية وإن كان بصورة جزئية، بالإضافة إلى دعم استقرار أي وقف لإطلاق النار يتم الاتفاق عليه. إن تطبيق القاعدة الذهبية يعني توفير الأمن لجميع الدول والأراضي في المنطقة وبصورة متساوية، بحيث تتوفر لهم جميعاً أنظمة دفاع جوي تضمن مستويات متماثلة من حيث الحماية ضد الهجمات الجوية، بما في ذلك من المسيرات.

2) وقف إطلاق نار دائم ومستدام وشامل بين إسرائيل وجميع المناطق المعنية بالنزاع، يفرضه قرار من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3) إطلاق سراح جميع الرهائن والأسرى.

4) انسحاب جميع القوات من جميع الأراضي التي تحتلها بشكل غير قانوني في هذه المنطقة وفقا للقانون الدولي.

5) الوصول غير المقيد والحماية غير المقيدة لمنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، في مناطق مسؤوليتها، والشيء ذاته بالنسبة لوسائل الإعلام.

6) الاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، يلي ذلك التفاوض على ترسيم حدودها.

7) أن يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون في دولتين ذات سيادة جنباً إلى جنب، مع المساواة في الأمن والحرية وتكافؤ الفرص والاحترام والكرامة. إن النظر في أي كونفدرالية أو اتحاد كونفدرالي في المستقبل سيكون له شرعية أكبر إذا نتج عن قرار هاتين الدولتين ذواتي السيادة بدعم من شعبيهما. إن التعاون بين إسرائيل والدول المتاخمة لإسرائيل من أجل الحصول على إمداداتها الأساسية من الوقود والطاقة الكهربائية والغذاء والماء سيؤدي عمليًا إلى بناء الثقة. يجب أن تتوفر مصادر بديلة لضمان عدم تمكن أي دولة من استخدام سحب هذه الموارد لممارسة الابتزاز، فالبيئة الطبيعية (مثل المياه الجوفية وأحواض مستجمعات المياه) ليس لها حدود سياسية. وهذا يتطلب تنسيقاً وتعاوناً في المنطقة من أجل وضع يربح فيه الجميع.

8) الأخذ بعين الاعتبار بالاحتياجات والمسؤوليات والحقوق المشروعة لجميع سكان إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المستوطنين واللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وتشمل هذه الاعتبارات أيضاً العدالة التصالحية وإعادة تأهيل المجتمعات والأفراد والبنية التحتية الداعمة اللازمة لأمنهم الإنساني.

9) تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية.

10) نشر قوات مدعومة دوليا لحفظ القانون والنظام العام والسلام والأمن، تكون:

1. مقبولة لدى الممثلين المنتخبين في الأراضي الذي تعمل فيها
2. مراقبة من قبل سلطات ذات مصداقية تخضع لآليات مساءلة يمكن لجميع سكان الأراضي التي تعمل فيها الوصول إليها،
3. قادرة على منع الأراضي من شن أو التعرض لهجوم عنيف (مجهزة على سبيل المثال بمنظومات دفاع جوي مثل القبة الحديدية / S400 / باتريوت / ثاد إلخ)

11) اختيار كل سلطة حاكمة دون تدخل خارجي ولكن مع توفير الموارد اللازمة للوفاء بمسؤولياتها. تعتمد شرعية كل سلطة على ما إذا كان يُنظر إليها على أنها تمثل مصالح سكان المناطق التي تحكمها.

من شأن الأحكام المذكورة أعلاه أن تمهد طريقاً موثوقاً لحل هذا النزاع، وتقدم بديلاً لأولئك الذين يرون أن العنف هو رد الفعل الفعال الوحيد على الظلم والإهمال والتهديد الوجودي المتصور.
يركز هذا البيان على حل النزاع، كقضية مستقلة عن متابعة المساءلة عن الأعمال السابقة، والتي ينبغي متابعتها بشكل منفصل ومتوازي من خلال السبل القضائية.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف مستوى جديدًا بالكامل من حيث الالتزام والتعاون بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا ما يستدعي المهارة الدبلوماسية بين أصحاب النوايا الحسنة مثل تلك التي مكّنت فرنسا وألمانيا من بناء صداقة وتعاون في منتصف القرن العشرين، على الرغم من خوضهما ثلاث حروب كبرى ضد بعضهما البعض خلال 75 عامًا. وقد ساعد على هذا التعاون عمل المجتمع المدني منذ عام ١٩٤٥، عندما ذهب الآلاف من الفرنسيين والألمان للقاء أعدائهم السابقين، لفهم الواقع، مع الاستعداد للمصالحة وبناء جسور الثقة.

ويمكن للجميع أن يلعبوا دورًا في تمكين نمو هذه الثقة بين جميع دول المنطقة.

ونلتزم نحن بهذا العمل الأساسي طويل الأجل لبناء الثقة.

المنظمات غير الحكومية الموقعةعلى هذا البيان وفقًا لمركزها الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة:

1. Initiatives of Change International
2. The Next Century Foundation
3. L'observatoire mauritanien des droits de l'homme et de la démocratie